الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/6(Part III)
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

موجز

قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثالثة والعشرين عقد دوراتها في السنوات الزوجية كل سنتين اعتباراً من عام ٢٠٠٦، وذلك لتحقيق التزامن مع موعد تقديم الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين وإقراره. ونتيجة لاستعراض الولايات والمهام الذي دعت إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أرجأ المقر الرئيسي للأمم المتحدة إصدار التوجيهات المتصلة بإعداد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثمانية أشهر. وصدرت هذه التوجيهات في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وطلب بموجبها إلى جميع الإدارات والهيئات، بما فيها الإسكوا، أن تنجز إعداد الأجزاء الخاصة بها من مشروع الإطار الاستراتيجي وأن تقدمها إلى المقر الرئيسي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وبموجب هذه التوجيهات أيضاً، طلب إلى جميع الهيئات الحكومية الدولية المعنية أن تستعرض الأجزاء المتصلة بها وأن تقدم تعليقاتها عليها إلى الأمين العام قبل الموعد المحدد لعرض الإطار الإستراتيجي على لجنة التنسيق والبرنامج لتنظر فيه وذلك في دورتها المستأنفة في أواخر آب/أغسطس - أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى استعراض مشروع الإطار الاستراتيجي للبرنامج ١٨ المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وإبداء التعليقات على التوجه العام لهذا البرنامج، ومجالات التركيز والاستراتيجيات التي يتضمنها؛ والموافقة عليه. وتحاط اللجنة علماً بأن مشروع الإطار الاستراتيجي قد يخضع لمزيد من التعديلات بحيث يتضمن الولايات الجديدة التي قد تقرها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين. وستحاط اللجنة علماً، عن طريق الهيئة الاستشارية المؤلفة من سفراء الدول الأعضاء، بأي تعديلات قد تدخلها على مشروع الإطار الاستراتيجي هيئات أخرى مثل لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

الفصل

أولاً- التغييرات الرئيسية في مجالات التركيز في البرنامج على ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاستعراض الذي تلاه ٤

ثانياً- مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ٥

ألف- التوجه العام للبرنامج ٥
باء- الإطار الاستراتيجي للبرامج الفرعية السبعة ٩

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة ٩
البرنامج الفرعي ٢- السياسات الاجتماعية المتكاملة ١٢
البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي ١٥
البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي ٢٠
البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة ٢٣
البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة ٢٦
البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات والتنمية ٢٨

الولايات التشريعية ٣١

مقدمة

١- قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثالثة والعشرين (دمشق، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥) عقد دوراتها في السنوات الزوجية كل سنتين اعتباراً من عام ٢٠٠٦، وذلك لتحقيق التزامن مع موعد تقديم الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين وإقراره. وبناءً على ذلك، يُعرض مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على اللجنة للنظر فيه.

٢- وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (نيويورك، ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد التزامهم بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وشددوا على ضرورة إيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات الماثلة في المجالات التالية: التنمية، والسلام والأمن الجماعي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الأمم المتحدة. وطلبوا إلى الأمين العام تيسير استعراض الجمعية العامة للولايات التشريعية التي اتخذت قبل أكثر من خمس سنوات وبهدف تعزيز عمل الأمم المتحدة وتحديث أسسه[1]. وقد شاركت الإسكوا في العمل التحضيري لهذا الاستعراض الشامل للولايات التشريعية الذي أجراه الأمين العام في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣- وفي الوقت ذاته، وعلى ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شاركت الإسكوا في التقييم المشترك للبرنامج ولأولويات عمل هيئات الأمم المتحدة التسعة عشرة التي تشكل اللجنة التنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبهدف اعتماد نهج مشترك على صعيد العمل الإقليمي، أعاد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس النظر في عمل اللجان الإقليمية واتفقوا على دورها ووظائفها ومزاياها النسبية في دعم الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات العالمية الرئيسية. وأكد الأمناء التنفيذيون من جديد على الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في مراعاة الأبعاد الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية في عمليات التقييم وصنع السياسات التي تتم على الصعيد الوطني؛ وفي تيسير تنسيق عمل هيئات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي؛ وفي تقديم الدعم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه المختصة. وعلاوة على ذلك، حدد الأمناء التنفيذيون مجالات مشتركة للعمل مثل البيئة، والتنمية المستدامة، والسكان والتنمية الاجتماعية، والتحليل الاقتصادي، والتجارة، والنقل، والإحصاء، وقضايا الجنسين، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، استشارت الأمانة التنفيذية مجموعة تضم ٢٠ خبيراً من المنطقة بشأن كيفية تحسين عملها في خدمة البلدان الأعضاء وإعادة تحديد أولويات برنامجها وفقاً للحاجات التي أعربت عنها هذه البلدان. وأسهمت هذه المشاورات الجماعية في إعداد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥- وأرجأ مقر الأمم المتحدة إصدار التوجيهات العامة المتعلقة بإعداد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثمانية أشهر ريثما تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام بشأن استعراض الولايات

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، الفقرة ١٦٣ (ب).

التشريعية[٢]. وصدرت هذه التوجيهات في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وطُلب بموجبها إلى جميع الإدارات والهيئات، بما فيها الإسكوا، أن تنجز إعداد الأجزاء الخاصة بها من مشروع الإطار الاستراتيجي وأن تقدمها إلى المقر الرئيسي للأمم المتحدة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وبموجب هذه التوجيهات أيضاً، طلب إلى جميع الهيئات الحكومية الدولية المعنية أن تستعرض الأجزاء المتصلة بها وأن تقدم تعليقاتها عليها إلى الأمين العام قبل الموعد المحدد لعرض الإطار الإستراتيجي على لجنة التنسيق والبرنامج لتنظر فيه وذلك في دورتها السادسة والأربعين المستأنفة في أواخر آب/أغسطس - أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٦- وتتضمن هذه الوثيقة ما يلي: (أ) التغييرات الرئيسية في مجالات البرنامج على ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاستعراض الذي تلاه؛ (ب) مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والذي يتضمن (١) التوجه العام للبرنامج، (٢) والإطار الاستراتيجي للبرامج الفرعية السبعة، (٣) والولايات التشريعية التي ترعى برنامج عمل الإسكوا.

٧- واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى استعراض مشروع الإطار الاستراتيجي للبرنامج ١٨ المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وإبداء التعليقات على التوجه العام لهذا البرنامج، ومجالات التركيز والاستراتيجيات التي يتضمنها؛ والموافقة عليه. وتحاط اللجنة علماً بأن مشروع الإطار الاستراتيجي قد يخضع لمزيد من التعديلات بحيث يتضمن الولايات التشريعية الجديدة التي قد تقرها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين. وستحاط اللجنة علماً، عن طريق الهيئة الاستشارية المؤلفة من سفراء الدول الأعضاء، بأي تعديلات قد تدخلها على مشروع الإطار الاستراتيجي هيئات أخرى مثل لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة.

أولاً- التغييرات الرئيسية في مجالات التركيز في البرنامج على ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاستعراض الذي تلاه

٨- بعد استعراض الولايات التشريعية الذي أجرته الجمعية العامة واستعراض الأولويات والبرامج الذي أجرته اللجنة التنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حددت الأمانة التنفيذية الثغرات والمجالات التالية باعتبارها تتطلب نهجاً أكثر تكاملاً في برنامج عمل الإسكوا:

(أ) الدور الذي يمكن أن تضطلع به الإسكوا في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدرء النزاعات والنهوض منها فتسهم بذلك في عمل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام؛

(ب) المجالات التي لم يتناولها برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومنها الشباب وفرص العمل المنتج، والهجرة الدولية والتنمية؛

(ج) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي التي تشمل جميع الفئات الاجتماعية وهو موضوع شددت على أهميته حكومات الدول الأعضاء في الدورة الثالثة والعشرين للجنة[٣].

---

(٢) تقرير الأمين العام، "الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي" (٧ آذار/مارس ٢٠٠٦).

(٣) اعتماد إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٩- ويتم تداول القضايا المتصلة بتمويل التنمية، وتشمل ضمن ما تشمل تعبئة الموارد المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن برنامجين فرعيين ضمن برنامج الإسكوا الحالي.

١٠- وبالنظر لما تقدم واستناداً إلى المعارف والخبرات المكتسبة، تقدم الأمانة التنفيذية مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وقد حرصت على المواءمة بين برنامج عمل الإسكوا ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١١- وعلاوة على ذلك، سيكون للقرار الذي ستتخذه اللجنة في هذه الدورة بشأن إنشاء مركز للتكنولوجيا أثره في مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٤]. فإذا ما أنشأت اللجنة مركزاً من هذا القبيل، فسيخضع البرنامج الفرعي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعديل، بحيث يتسع نطاق هذا البرنامج الفرعي ليشمل سياسات وبرامج تعنى بتكنولوجيات أخرى غير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانياً- مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

ألف- التوجه العام للبرنامج

١٢- لا تزال النزاعات تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، وتؤثر سلباً على نمط حياة سكان المنطقة. فالأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة يتأثر سلباً بعدم الاستقرار السياسي وعدم إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة. ومع أن بلداناً كثيرة في المنطقة تشارك بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بهدف الاستفادة من التجارة الدولية، لا تزال غالبية بلدان الإسكوا متأخرة عن غيرها من البلدان في مناطق أخرى من حيث جذب الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يزال انتشار التكنولوجيا في المنطقة دون المتوسط الدولي، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل أداة فعالة للتنمية. وعلاوة على ذلك، تفتقر المنطقة إلى سياسات اجتماعية سليمة تستهدف ضمان حماية حقوق الفئات الفقيرة والمستضعفة، كالشباب والنساء، وتوفير فرص مؤاتية للتنمية. وتصطدم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً بسوء الإدارة.

١٣- ولا يزال معدل البطالة في المنطقة من أعلى المعدلات في العالم، ولا سيما بين الشباب، الذين يتعرضون لضغوط المنافسة المتزايدة في سوق العمل المعولمة ويشكلون فئة كبيرة من المهاجرين في العالم. وتعتبر حركة الهجرة من بلدان الإسكوا وإليها قضية إقليمية يجب معالجتها في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان مع أخذ الاعتبارات الاقتصادية الإقليمية في الحسبان.

---

(٤) ستنظر اللجنة في موضوع مركز الإسكوا للتكنولوجيا في دورتها الرابعة والعشرين في إطار البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

١٤- ومع أن المنطقة حققت نجاحاً كبيراً في المساواة بين الجنسين في فرص التعليم الثانوي والعالي، لم تحصل المرأة بعد على حقوق وفرص متساوية في المشاركة الاقتصادية والسياسية. وتبلغ المعاناة التي تصيب الفئات الضعيفة في المنطقة أشدها في أقل البلدان نمواً والبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات.

١٥- وتسجل المنطقة ثاني أعلى معدل للنمو السكاني في العالم بعد أفريقيا مما يسهم في تزايد الطلب على الغذاء والمياه والطاقة؛ وتزايد الحاجة إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية في السكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية؛ وتزايد الطلب على فرص العمل المنتج. ونتيجة لذلك، يجب على بلدان المنطقة أن تنسق جهودها وأن تعمل على تعبئة المزيد من الموارد لتأمين الخدمات العامة بما في ذلك إدارة المياه، والاستدامة البيئية، وشبكات الأمان الاجتماعي؛ وأن تعمل على التنسيق في مجالات مواءمة السياسات والإجراءات التجارية، والبنية التحتية للنقل، وتسوية النزاعات وبناء السلام.

١٦- وعلاوة على ذلك، لا تزال الحاجة ملحة إلى تحسين القدرات المؤسسية اللازمة لإنتاج إحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة في الوقت المناسب يمكن الاستناد إليها في صياغة السياسات والبرامج، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧- وأظهر استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أجرته الإسكوا و١٣ هيئة تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ وشمل المنطقة العربية بأسرها، تبايناً في درجات التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سواء أكان بين بلدان المنطقة أم بين الأهداف. فبينما أحرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويتوقع أن تتجاوز الأرقام والمهل المحددة في إطار هذه الأهداف، يُستبعد أن تتمكن منطقة الإسكوا أو المنطقة العربية عموماً من القضاء على الفقر والجوع بحلول عام ٢٠١٥. وتحتاج أقل البلدان العربية نمواً والبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات إلى تخصيص المزيد من الموارد وبذل المزيد من الجهود المركزة لتتمكن من تحقيق الأهداف ضمن المهل المحددة.

١٨- وفي إعلان دمشق الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين، أكدت حكومات البلدان الأعضاء على أهمية زيادة النمو الاقتصادي، وإلى ربط هذا النمو بصياغة سياسات تستهدف القضاء على الفقر والبطالة وترسيخ الاندماج الاجتماعي، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، طلبت حكومات البلدان الأعضاء تنسيق الدعم الذي تقدمه كافة منظمات الأمم المتحدة بهدف تلبية احتياجات المنطقة والتركيز على التقدم الذي تحرزه نحو تحقيق تلك الأهداف.

١٩- ويسترشد برنامج عمل الإسكوا بالولايات التشريعية المسندة إلى اللجنة وإلى هيئاتها التشريعية الفرعية، في إطار الولايات الشاملة المسندة من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد استفاد البرنامج من استعراض اللجنة التنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج والأولويات ومن استعراض الولايات التشريعية، الذي أجريا في إطار إصلاح الأمم المتحدة الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تداول خبراء رفيعو المستوى من المنطقة

في الدور الذي ستضطلع به الإسكوا في الأعوام الخمسة المقبلة وتمحّصوا موضوع البرنامج والأولويات الأربع الخاصة بالمنطقة على ضوء الولايات العامة المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٢٠- وركز تقييم البرنامج على أهمية رصد آثار النزاعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وأكد أن التكامل الإقليمي الذي تشجعه الإسكوا يمكن أن يكون حافزاً لتوسيع نطاق التكامل على مستوى المنطقة العربية، ببناء شراكات استراتيجية مع منظمات إقليمية ودون إقليمية، ولا سيما مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. وإضافة إلى إعادة التأكيد على أهمية التكامل الإقليمي، شدد الخبراء على الأولويات الأربع المدرجة في البرنامج، والتي كانت قد حددتها اللجنة في عام ٢٠٠٢، ودعوا إلى تشديد التركيز على هذه الأولويات.

٢١- والهدف العام للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو تشجيع اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتماشى مع الالتزامات التي قُطعت في مؤتمرات القمة وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بهدف تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢- وستعمل الإسكوا على تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز التكامل الإقليمي بهدف تشجيع الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتوطيد التضامن في المحافل السياسية الدولية وفي الاقتصاد العالمي. ويركز البرنامج على أربعة مجالات ذات أولوية للمنطقة هي:

(أ) إدارة المياه والطاقة مع إيلاء الاهتمام اللازم للاعتبارات البيئية بهدف ضمان تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز السياسات الاجتماعية المتكاملة التي تحمي حقوق الفقراء والنساء والشباب، وغيرهم من الفئات الضعيفة التي كثيراً ما تحرم من الحصول على فرص العمل المنتج، ومن الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي؛

(ج) تحفيز التنمية والتكامل الاقتصاديين في جو يشهد المزيد من العولمة، مع التركيز خصوصاً على التجارة، والنقل، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) الإسراع في حيازة التكنولوجيا وتطويرها، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتنمية الموارد البشرية.

٢٣- ضمن هذه المجالات، سيركز البرنامج على العناصر التالية: (أ) تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة والنهوض بها؛ (ب) إيلاء الاعتبار اللازم لسكان البلدان والأراضي التي تعاني من النزعات؛ (ج) بناء القدرات الإحصائية.

٢٤- وانطلاقاً من المعرفة والخبرة التي اكتسبتها الإسكوا في اختصاصات عديدة، ستواصل الإسكوا عملها التحليلي والتشريعي وستدعمه بتقديم خدمات التعاون الفني، فتضمن بذلك أن السياسات والبرامج التي توصي بها الإسكوا تتسم بطابع عملي وبإمكانية التنفيذ. وعلاوة على ذلك، ستسهل الإسكوا الحوار المتعدد الأطراف، وإقامة الشبكات لتبادل المعارف حول نتائج عملها وحول القضايا الإنمائية المطروحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢٥- وإضافة إلى ذلك، ستبقى الإسكوا منتدى إقليمياً تستفيد منه البلدان الأعضاء في صياغة وتنفيذ المبادرات والاتفاقات والبرامج الإقليمية. ومن المبادرات التي تحققت في الماضي على هذا الصعيد، اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، وخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢٦- وستراعي استراتيجيات الإسكوا الأولويات الوطنية للبلدان الأعضاء، بهدف تكريس مبدأ المسؤولية المتبادلة بين الحكومات واللجنة في أي إجراء قد يُتخذ في إطار هذه الاستراتيجيات.

٢٧- ويتوقع أن يساهم الدعم الذي تقدمه الإسكوا في تحقيق ما يلي:

(أ) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية تكون شاملة لجميع فئات المجتمع وتراعي مصالح الفقراء، وتتصدى للقضايا العابرة للحدود بحيث تؤدي إلى إقامة روابط واضحة بين المجالين الوطني والإقليمي؛

(ب) تقديم حلول مشتركة لمعالجة المشاكل المتعددة الأوجه التي تواجهها بلدان المنطقة، وذلك من خلال تنسيق الجهود وتوحيد الموارد بين هيئات الأمم المتحدة على نحو يبرز قوة منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تحسين عمل اللجان المتخصصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم الدعم للمجلس في استعراض وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة، مما يضمن إقامة روابط بين المجالين العالمي والإقليمي؛

(د) تكثيف تبادل المعارف والتعاون بين بلدان الجنوب على صعيد بلدان المنطقة ومع غيرها من البلدان في مناطق أخرى، مما يعزز التعاون الإقليمي والأقاليمي.

٢٨- وسيجري تنسيق البرنامج من خلال التشاور المنتظم مع هيئات أخرى في اللجنة التنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الهيئات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيجري التشاور من خلال فريق التنسيق الإقليمي الذي ترأسه الإسكوا. وإضافة إلى ذلك، ستعزز الإسكوا التعاون مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية

لأفريقيا لضمان التنسيق معه في العمل الموضوعي والتنفيذي ونقل خبرتها إلى بلدان شمال أفريقيا التي تجمعها ببلدان الإسكوا قيم ثقافية ولغة مشتركة.

باء- الإطار الاستراتيجي للبرامج الفرعية السبعة

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

الهدف: تحسين إدارة الموارد الطبيعية في المنطقة، والتركيز خصوصاً على قطاعات المياه والطاقة والإنتاج ومراعاة الاعتبارات البيئية.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز خصوصاً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	(أ) (١)	ازدياد عدد السياسات والتدابير التي اعتمدتها بلدان المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الهدفين ١ و٧ مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٥ سياسة/تدبيراً العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢٠ سياسة/تدبيراً الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٨ سياسة/تدبيراً
	(٢)	ازدياد عدد البلدان التي تضع وتعتمد و/أو تنفذ سياسات وتدابير لتحسين الإدارة المستدامة لموارد المياه والطاقة مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٥ بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥ بلداً
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطبيق أفضل الممارسات والأساليب لتحسين التنمية الريفية المستدامة،	(ب) (١)	ازدياد عدد البلدان التي تطبق أفضل الممارسات والأساليب لتعزيز التنمية الريفية المستدامة

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً		مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢ بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ بلدان
	(٢)	ازدياد عدد التدابير وأفضل الممارسات و/أو المبادرات المعتمدة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤ من التدابير/أفضل الممارسات/المبادرات العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٨ من التدابير/أفضل الممارسات/المبادرات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ من التدابير/أفضل الممارسات/المبادرات
(ج) تحسين التعاون الإقليمي بين البلدان الأعضاء في قضايا الطاقة والمياه، بما في ذلك درء النزاعات المتصلة بالمياه والبيئة	(ج) (١)	ازدياد عدد البلدان التي تطلب من الإسكوا تحسين مهاراتها التفاوضية بشأن إدارة الموارد المائية المشتركة مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٣ بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٦ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ بلدان
	(٢)	ازدياد عدد المشاريع والإجراءات الأقاليمية والبينية التي تضطلع بها البلدان الأعضاء من خلال آليات التعاون الإقليمي المعنية بالمياه والطاقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤ مشاريع/إجراءات
	العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٦ مشاريع/إجراءات
	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ مشاريع/إجراءات

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استعداد البلدان الأعضاء لاعتماد وتطبيق سياسات التنمية المستدامة التي أوصت بها مؤتمرات القمة العالمية وغيرها من المؤتمرات العالمية والإقليمية؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل؛ (ج) تحسن الاستقرار السياسي بحيث يتيح بيئة مؤاتية لتحقيق مزيد من التعاون بين البلدان الأعضاء في المنطقة ومزيد من الفعالية في تنفيذ أنشطة التعاون الفني.

(أ) المشاكل التي تحتاج إلى معالجة

٢٩- يصطدم التحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة الإسكوا بتحديات شتى، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد من مياه وأرض وطاقة. فالتحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية المستدامة للموارد المائية هي الشح المزمن في المياه الذي يؤدي إلى تدهور بيئي؛ وتردي نوعية المياه؛ وعدم مراعاة شروط الاستدامة في استخدام المياه، ولا سيما في الزراعة؛ والنزاع حول الحقوق في موارد المياه المشتركة. وتشكل الأراضي الخصبة نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في المنطقة، وإمكانية توسيع هذه الأراضي محدودة. وعلاوة على ذلك، يمثل تدهور الأراضي خطراً يهدد التنمية الريفية في المنطقة، وذلك بسبب الإفراط في الرعي، والتآكل الناجم عن عوامل المياه والرياح، وعدم الكفاءة في استخدام الموارد المائية.

٣٠- ومع أن المنطقة تحظى بكميات وفيرة من الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة، فلا تستوفي أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها شروط الاستدامة، بل تلحق أضراراً بالبيئة. وتفتقر المناطق الحضرية والريفية الفقيرة إلى خدمات الطاقة والصرف الصحي، أو تحصل على قدر يسير منها، مما يعوق الفرص المتاحة للتنمية في هذه المناطق. وتعاني قطاعات الإنتاج من عدم الاستدامة في إدارة أصولها، وضعف قدرتها التنافسية، وقلة إمكانية الحصول على التكنولوجيا. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي من العوامل الرئيسية لتوليد فرص العمل والمداخيل هي أشد القطاعات تأثراً بهذه التحديات. يضاف إلى ذلك أن عملية الإنتاج لم تأخذ تكاليف الإدارة البيئية بعد في الحسبان.

(ب) الاستراتيجية

٣١- سيركز البرنامج الفرعي على تيسير صياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة وتسهيل تنفيذها، مسترشداً بالولايات العامة ذات الصلة المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١ المعني بالقضاء على الفقر والجوع، والهدف ٧ المعني بكفالة الاستدامة البيئية. والهدف النهائي في هذا السياق هو تحسين وصول مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية لشريحة أوسع من سكان المنطقة.

٣٢- وسيستمر البرنامج الفرعي في الدعوة إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تستوفي شروط الاستدامة في مجالي المياه والطاقة، وسيشكل منتدى لتشجيع الحوار بشأن السياسة العامة، باعتبار الحوار وسيلة لتعزيز التآزر بين بلدان المنطقة حول القضايا ذات الأولوية للتنمية المستدامة، ولتوطيد التعاون الإقليمي ولا سيما في إدارة الموارد المائية المشتركة، ولتطوير شبكات الطاقة، وبناء مهارات التفاوض في مجال درء النزاعات المتصلة بالمياه والبيئة. وعلاوة على ذلك، سيستمر البرنامج في دعم بناء القدرات الوطنية والإقليمية، ولا سيما في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وتطبيقات التكنولوجيا؛ كما سيستمر في مساعدة البلدان الأعضاء على بناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

٣٣- ولتحقيق الإنجازات المتوقعة، تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي إجراء الأبحاث والدراسات التحليلية، وعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية، ونشر أفضل الممارسات، وتنظيم ورشات العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية لبناء القدرات في المجالات ذات الأولوية المتصلة بالتنمية المستدامة في قطاعات المياه والطاقة والبيئة والإنتاج.

٣٤- وعلاوة على ذلك، سيقوم هذا البرنامج الفرعي بتقوية الشراكة مع جامعة الدول العربية؛ وتعزيز الآليات الإقليمية القائمة في الإسكوا في قطاعي الطاقة والمياه؛ وتيسير إنشاء آليات تنسيق تعنى برصد القضايا البيئية والإبلاغ عنها؛ ومساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تستطيع الاستفادة من الممارسات الإدارية الجديدة واستغلال التكنولوجيات التي تساعدها على زيادة إنتاجيتها وتعزيز قدرتها التنافسية على نحو مستدام.

البرنامج الفرعي ٢- السياسات الاجتماعية المتكاملة

الهدف: تعزيز القدرة الوطنية على تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة والمستدامة لجميع الفئات في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدره البلدان الأعضاء على صياغة واعتماد سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية سعياً إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، والحد من الفقر والنمو السكاني المستدام	(أ) (١) ازدياد عدد الأجهزة الحكومية الوطنية/منظمات المجتمع المدني التي باشرت، بمساعدة الإسكوا، في تنظيم أنشطة للدعوة والتوعية تهدف إلى اعتماد ووضع سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٨ من الأجهزة الحكومية/منظمات المجتمع المدني
	العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٢ من الأجهزة الحكومية/منظمات المجتمع المدني
	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٤ من الأجهزة الحكومية/منظمات المجتمع المدني
(٢) ازدياد عدد البلدان التي باشرت، بمساعدة الإسكوا، في صياغة سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية	
	مقاييس الأداء:
	العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: بلد واحد العدد التقديري: للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ بلدان
(٣) ازدياد عدد السياسات والخطط و/أو البرامج الإنمائية القطاعية المعتمدة، بمساعدة الإسكوا، والتي تركز خصوصاً على الشباب والهجرة	
	مقاييس الأداء:
	العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٤ سياسة/خطة/برنامجا
	العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢١ سياسة/خطة/برنامجا
	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٧ سياسة/خطة/برنامجاً

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ خطط وبرامج و/أو مشاريع مشتركة بين القطاعات للتنمية الاجتماعية تعنى بالفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة، ومنها الشباب، والعمال المهاجرون، وذوو الإعاقات، وفقراء المدن والأرياف	(ب) ازدياد عدد الخطط والبرامج و/أو المشاريع المشتركة بين القطاعات والمعنية بالتنمية الاجتماعية التي وضعت بمساعدة الإسكوا لزيادة القدرات في مجال تلبية احتياجات الفئات الضعيفة مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٠ خطط/برامج/مشاريع العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٤ خطة/برنامجاً/مشروعاً الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٤ خطة/برنامجاً/مشروعاً

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استعداد البلدان الأعضاء لإيلاء الأولوية لقضايا التنمية الاجتماعية؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل؛ (ج) عدم وقوع مزيد من التدهور في الوضع السياسي في المنطقة.

(أ) <u>المشاكل التي تحتاج إلى معالجة</u>

٣٥- تشهد منطقة الإسكوا ارتفاعاً في معدل النمو السكاني، إذ تشكّل نسبة الشباب من مجموع السكان فيها بين أعلى المعدلات في العالم. وقد أدى ارتفاع معدلات البطالة، وخصوصاً بين الشباب، إلى توسيع الفوارق في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء. وعلاوة على ذلك، تعاني المنطقة من عدم كفاية في شبكات الأمان الاجتماعي، وعدم ضمان أمن حيازة الممتلكات، ومن خلل في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويؤدي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب أرضاً خصبة لحدوث اضطرابات اجتماعية، ما لم تعالج هذه القضايا الملحة بسرعة وفعالية. وقد أدى انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة إلى تزايد أعداد الضحايا والمعوقين نتيجة للنزاعات، وتزايد أعداد المشردين في المناطق التي تعاني من النزاعات، وتزايد أعداد العمال المهاجرين.

٣٦- وكان تحرك البلدان الأعضاء في مواجهة هذه التحديات بطيئاً وغير كافٍ. فالسياسات الاجتماعية تشكو من كثرة التجزؤ وقلة التنسيق؛ ورأس المال البشري يعوزه المزيد من التطوير كي تستغل طاقاته لتحقيق النمو وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذه الغاية، يجب تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمجتمع المحلي بهدف تصميم سياسات اجتماعية مناسبة تكون محددة الأهداف وقادرة على تلبية الاحتياجات.

(ب) الاستراتيجية

٣٧- يؤمن هذا البرنامج الفرعي منتدى محايداً لتشجيع الحوار بشأن السياسة العامة، وبناء الشبكات، وتعميم أفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء. وسيستمر البرنامج في أنشطة الدعوة ومشاريع بناء قدرات البلدان الأعضاء على صياغة سياسات اجتماعية متماسكة ومتكاملة، ومنها سياسات تعنى بالسكان والهجرة، وسياسات تعنى بالقضايا الحضرية، وسياسات تعنى بالفئات الضعيفة، وخصوصاً الشباب. وسيساعد البرنامج الفرعي البلدان الأعضاء على تنفيذ خطط العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية ذات الصلة، مع التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨- وفي فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيولي هذا البرنامج الفرعي مزيداً من الاهتمام لبرامج التنمية الاجتماعية المشتركة بين القطاعات، وللمشاريع التي تعنى بالاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة ومنها الشباب، والعمال المهاجرون، وذوو الإعاقات، وفقراء المدن والأرياف، بحيث تستطيع المنطقة أن تستفيد من الطاقات الضخمة التي تتمتع بها تلك الفئات، وأن تتجه نحو تحقيق التوازن الاجتماعي.

٣٩- ومن أجل تحقيق الإنجازات المتوقعة، تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي إجراء الدراسات التحليلية، وعقد الاجتماعات، وتنفيذ أنشطة التعاون الفني، بما في ذلك تنظيم الورشات والبرامج التدريبية، وتنفيذ المشاريع الميدانية، وتقديم الخدمات الاستشارية حول القضايا الاجتماعية ذات الأولوية. كما تشمل أنشطة هذا البرنامج الدعوة لإقامة الشراكات وتعزيزها بين أصحاب المصلحة، ولا سيما على المستويين المحلي والوطني، وذلك بهدف ترسيخ النهج القائم على المشاركة، وبالتالي صياغة سياسات اجتماعية ملائمة تراعي احتياجات ومتطلبات جميع شرائح السكان. وقد تبين أن هذا النهج يسهم في تحسين فرص نجاح هذه السياسات.

٤٠- وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيجري العمل أيضاً على بناء شراكات مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، منها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومع منظمات إقليمية، منها جامعة الدول العربية والهيئات الفرعية التابعة لها؛ ومع المجتمع المدني، وضمنه المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي

الهدف: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية سليمة ومؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر، ولتحقيق التكامل الإقليمي في عالم يتزايد اتجاهاً نحو العولمة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة معرفة أصحاب المصلحة في المنطقة بالقضايا التي يجب مراعاتها في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات في الاقتصاد الكلي مؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولتوليد فرص العمل، والقضاء على الفقر، وفقاً للأهداف	(أ) (١) ازدياد عدد أصحاب المصلحة في المنطقة الذين يصرحون بأنهم استفادوا مما تصدره الإسكوا من تحاليل وتوصيات بشأن السياسة العامة وتنبؤات في مجال الاقتصاد الكلي

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
الإنمائية للألفية		مقاييس الأداء:
		النسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٣٦ في المائة من العينة المستهدفة إضافة إلى تعليقات من مصادر أخرى
		النسبة التقديرية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤٣ في المائة من العينة المستهدفة إضافة إلى تعليقات من مصادر أخرى
		الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠ في المائة من العينة المستهدفة إضافة إلى تعليقات من مصادر أخرى
	(٢)	ازدياد عدد الطلبات الواردة للحصول على المساعدة الفنية في اعتماد وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وتدابير تمويل التنمية، بناء على عمل الإسكوا
		مقاييس الأداء:
		العدد الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: غير متوفر العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ طلبات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ طلبات
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في إجراء المفاوضات التجارية وتنفيذ اتفاقات التجارة والاستثمار دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي من شأنها تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار الأقاليمية والبينية	(ب) (١)	ازدياد عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد الاقتراحات التي تقدمها الإسكوا بشأن المفاوضات التجارية والخطط/التدابير التي تطرحها لتيسير التجارة
		مقاييس الأداء:
		العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: بلدان
		العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ بلدان

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
		الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ بلدان
	(٢)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تجري مفاوضات وتنفذ اتفاقات تجارية من شأنها تعزيز تدفقات التجارة البينية والأقاليمية، بدعم من الإسكوا
		مقاييس الأداء:
		العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: بلدان
		العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ بلدان
		الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ بلدان
	(٣)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تجري مفاوضات وتنفذ اتفاقات للاستثمار من شأنها تعزيز تدفقات الاستثمار البينية والأقاليمية، والتي تدمج توافق آراء مونتيري في استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية، بدعم من الإسكوا
		مقاييس الأداء:
		العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٧ بلدان
		العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٠ بلدان
		الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٣ بلدان
(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لتحسين البنية الأساسية واللوجستية للنقل في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي	(ج) (١)	ازدياد طول الطرق التي تشملها شبكة نظام النقل المتكامل في المشرق العربي والتي تستوفي شروط اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
		مقاييس الأداء:
		النسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢٥ في المائة
		النسبة التقديرية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٥٠ في المائة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(٢) ازدياد عدد تدابير السياسة العامة التي تعتمدها البلدان الأعضاء في إطار تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٠ في المائة مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤ تدابير العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٦ تدبيراً الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٦ تدبيراً

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استعداد البلدان الأعضاء لزيادة التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل؛ (ج) عدم وقوع مزيد من التدهور في الوضع السياسي في المنطقة؛ (د) توفر إحصاءات موثوقة ودقيقة في قطاعي الاقتصاد والنقل.

(أ) المشاكل التي تحتاج إلى معالجة

٤١- يعتمد اقتصاد المنطقة اعتماداً شديداً على القطاع الخارجي، ولا سيما على أسواق النفط والغاز، فيبقى بذلك شديد التأثر بالصدمات الخارجية. واستمرار عدم الاستقرار السياسي يقوض إمكانات النمو الاقتصادي ويلحق أضراراً بالاستثمار. وعلاوة على ذلك، يدل ارتفاع معدلات البطالة على أن المنطقة لا تتيح فرص عمل كافية، ولا سيما للشباب. ولا تزال الاقتصادات الأكثر تنوعاً وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات تشهد عجزاً تجارياً مزمناً، وترزح تحت عبء الديون الخارجية، وتحظى بأقل قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٢- وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي أحرزه التعاون والتكامل على الصعيد الاقتصادي الإقليمي في الأعوام الخمسة الماضية، فلا يزال دون المستوى الذي حققته مناطق أخرى من العالم. وتدعو الحاجة إلى إصلاح السياسات التجارية، وتحسين الأداء التجاري، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. فالمنطقة تحتاج إلى تعبئة مزيد من الموارد المالية للتنمية، سواء أكانت موارد الاستثمار المحلي أم الأجنبي. وعلاوة على ذلك، تصطدم حركة السلع والأشخاص في المنطقة بعدم كفاية البنية الأساسية للنقل وتعقيد الإجراءات الحدودية، كما إن الطرق لا تستوفي معظم شروط السلامة وتشهد أعداداً ضخمة من حوادث السير.

(ب) الاستراتيجية

٤٣- يستمد هذا البرنامج الفرعي الأساس التشريعي من الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، وأجندة الدوحة للتنمية، وقرارات الجمعية العامة والإسكوا ذات الصلة.

٤٤- ويرتبط النمو الاقتصادي في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بأداء قطاع النفط، الذي يتسم بكثرة التقلبات وقلة الفوائد المتسربة إلى سائر القطاعات الاقتصادية عبر ما يعرف بآثار الارتشاح، وضعف القدرة على استيعاب الأيدي العاملة. ولذلك يعالج هذا البرنامج الفرعي قضايا التنويع الاقتصادي في سياق السياسات التي تعزز النمو. وسيركز على إجراء تحاليل معمقة تتناول جملة مواضيع منها الأثر الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، ونشر التنبؤات عن النمو الاقتصادي بهدف مساعدة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات تصحيحية تعنى بتحقيق نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية أكثر توازناً، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة في المنطقة.

٤٥- ويؤمن هذا البرنامج الفرعي منتدى يتيح للبلدان الأعضاء مناقشة القضايا الإقليمية الرئيسية والتوصل إلى تفاهم بشأنها. وسيواصل التشديد على ضرورة تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في المجال الاقتصادي باعتبارهما وسيلة لتوسيع السوق الإقليمية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتقليل المخاطر والاضطرابات، وتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٦- وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيجري تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في تنفيذ توصيات توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، مع التركيز على اعتماد نهج متكامل لتحقيق أهداف هذا التوافق. ويشمل هذا تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، والسياسات السليمة للاستثمار، وخطط لتحسين إدارة الدين الخارجي، والسياسات التجارية الأكثر فعالية.

٤٧- وهناك حاجة ملحة إلى زيادة قدرة المنطقة على صياغة وتنفيذ السياسات التجارية المتماسكة، وعلى الحرص على إدراج موضوع التنمية في أجندة التجارة. ويتطلب ذلك بناء قدرات المسؤولين المعنيين بالمفاوضات التجارية وبتدابير تسهيل التجارة، ولا سيما بواسطة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٨- وإضافة إلى ذلك، ستواصل الإسكوا عملها الرائد في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات النقل الدولية ورصد تنفيذها، وتبسيط الإجراءات الحدودية وإجراءات العبور وتوحيدها. وسيجري العمل أيضاً على وضع خطة عمل بشأن سلامة المرور على الطرق في البلدان الأعضاء.

٤٩- وتحقيقاً للإنجازات المتوقعة، تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي، إجراء الدراسات التحليلية، وعقد اجتماعات الخبراء، وتنفيذ أنشطة التعاون الفني، التي تتضمن تنظيم ورشات العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإقامة الشبكات، وتبادل المعارف، وتنفيذ المشاريع الميدانية لبناء القدرات. وتشمل أنشطة البرنامج أيضاً إيلاء الاهتمام لزيادة التفاعل بين المسؤولين في المنطقة، من خلال إقامة الشبكات، مما يسهل تبادل الخبرات والدروس المستخلصة، ويعزز الحوار.

٥٠- وفي إطار هذا البرنامج الفرعي أيضاً، سيجري العمل على بناء شراكات مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية الأخرى؛ ومع منظمات إقليمية منها، جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والهيئات الفرعية التابعة لهما؛ ومع المنظمات غير الحكومية، وغرف التجارة، وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

الهدف: بناء مجتمع للمعلومات شامل يركز على الإنسان ويؤدي إلى التنمية ويتماشى مع الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة نسبة تنفيذ خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(أ) (١)	ازدياد عدد البلدان التي تنفذ سياسات وخطط عمل لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقاييس الأداء: العدد للفترة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤ بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٦ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ بلدان
	(٢)	ازدياد عدد المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقيسها جميع البلدان مقاييس الأداء: العدد للفترة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا مؤشرات العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٥ مؤشرات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ مؤشراً
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تقديم الخدمات الإلكترونية باللغة العربية في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	(ب) (١)	ازدياد عدد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتمدها البلدان، بمساعدة الإسكوا، لتقديم الخدمات الإلكترونية مقاييس الأداء: العدد للفترة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا تطبيقات العدد التقديري للفترة: ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٣ تطبيقات الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ تطبيقات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(٢)	ازدياد عدد المشاريع الميدانية التي تطلقها أو تشجعها الإسكوا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتستهدف قطاع الخدمات الحكومية وتنمية المجتمعات المحلية مقاييس الأداء: العدد للفترة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤ مشاريع ميدانية العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٧ مشاريع ميدانية الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ مشاريع ميدانية

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) عدم حدوث نقص كبير في التمويل؛ (ب) توفر قدر كافٍ من الاستقرار السياسي لتهيئة بيئة مؤاتية للتعاون بين البلدان الأعضاء في المنطقة وتعزيز فعالية تنفيذ أنشطة التعاون الفني.

(أ) <u>المشاكل التي تحتاج إلى معالجة</u>

٥١- تعاني منطقة غربي آسيا من اتساع الفجوة الرقمية على مستويين: (أ) المستوى الداخلي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر بلدان الإسكوا، وبين المدن والأرياف؛ (ب) والمستوى الخارجي بين المنطقة وسائر مناطق العالم، إذ لا تزال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة أدنى من المتوسطات العالمية. وعلاوة على ذلك، لا تعتبر البلدان الأعضاء منتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدر ما هي مستهلكة لها، وهذا ما تبينه قلة الصادرات من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بلدان المنطقة. وتكاد خدمات الإنترنت ومختلف التطبيقات والخدمات الإلكترونية تقتصر على النخبة، ولا تسخر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما تنمية المجتمعات المحلية.

٥٢- وبينما تتزايد معدلات البطالة في المنطقة، ولا سيما بين الشباب والنساء، فتؤدي إلى تفاقم الفقر، تشكو معظم البلدان الأعضاء من ضعف الجاهزية وقلة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بسبب عدم توفر البيئة المؤاتية، فتضيع عليها بالتالي فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويره. وعلاوة على ذلك، لا يزال المحتوى الرقمي العربي غير كافٍ، مما يوسع الثغرات القائمة، فيؤثر بالتالي سلباً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويسهم عدم قياس وجمع مؤشرات مجتمع المعلومات بشكل واف في تعقيد صياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها ومتابعتها.

(ب) الاستراتيجية

٥٣- استناداً إلى بنود جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، والجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، سيسعى البرنامج الفرعي إلى تكييف جدول أعمال تونس بحيث يلبي حاجات المنطقة، وإلى صقل خطط العمل بهدف بناء مجتمع معلومات شامل ويركز على الإنسان ويعنى بالقطاعات الوطنية المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٤- ولتحقيق الإنجازات المتوقعة، تشمل أنشطة البرنامج الفرعي إجراء الدراسات التحليلية، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية. وسيكون البرنامج بمثابة حافز للبلدان الأعضاء لإجراء التغييرات اللازمة في صنع السياسات، ومواصلة تطوير مجموعة شاملة من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تساعد في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تحديد المجالات ذات الأولوية في السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج في تنقيح خطط العمل، ورصد التقدم، وتقييم الأثر، ووضع أساس مرجعي لقياس التنمية الوطنية مقارنة ببلدان أخرى، وذلك بهدف زيادة إنتاجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وتعزيز قدرته التنافسية.

٥٥- وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيجري أيضاً تنفيذ مشاريع ميدانية رائدة في بلدان مختارة، تستهدف تعزيز القدرة الوطنية والاستفادة من الفرص الرقمية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وستتضمن هذه المشاريع بعداً اجتماعياً من خلال ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية، والتركيز على عمالة الشباب والنساء وتمكينهم، وبالتالي بناء مجتمع للمعلومات يركز على رأس المال البشري.

٥٦- وسيركز البرنامج الفرعي خصوصاً على استغلال التطور الحاصل في التطبيقات الموضوعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تطبيقات الحكومة الإلكترونية والمحتوى الرقمي العربي، بهدف بناء مجتمع للمعلومات يكون عاملاً للتغيير يسمح بتمكين الأشخاص وتحسين نوعية الحياة.

٥٧- وسيسعى البرنامج الفرعي كذلك إلى الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في الأعوام الماضية في بناء الشراكات لتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الإقليمي في أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى بناء مجتمع للمعلومات يركز على الإنسان ويشمل جميع الفئات وأن تسهم في جهود جمع الأموال اللازمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي وضع آليات لتبادل المعلومات والتشارك في المعارف بين أصحاب المصلحة داخل المنطقة ومع نظرائهم من خارج المنطقة. وسيسعى البرنامج الفرعي أيضاً إلى تعزيز فعالية النتائج المرجوة عن طريق توثيق التعاون والتنسيق مع البرامج الفرعية الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة

الهدف: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على إنتاج ونشر الإحصاءات والمؤشرات الدقيقة والقابلة للمقارنة والحديثة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وإتاحتها لصانعي القرارات على المستويين الوطني والدولي، وللمجتمع المدني، بهدف وضع السياسات المرتكزة على الأدلة.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تحسين نظمها المؤسسية الوطنية المعنية بالإحصاءات الرسمية	(أ) (١)	زيادة عدد البلدان التي اتخذت إجراءات لتحسين نظمها المؤسسية الوطنية المعنية بالإحصاءات الرسمية مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤ بلدان
	(٢)	ازدياد عدد البلدان الملتزمة بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ بلدان
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في دورة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن ومسح الأسر المعيشية وغيره من المسوح باعتبار هذه المشاركة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥	(ب) (١)	ازدياد عدد البلدان التي اتخذت تدابير ملموسة، بمساعدة الإسكوا، بغية المشاركة بفعالية في دورة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن ومسح الأسر المعيشية مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٣ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٣ بلدا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(٢) ازدياد عدد البلدان التي تزود مجموعة بيانات الإسكوا بما لا يقل عن ٦٠ في المائة من مجموعة المؤشرات الإنمائية الأساسية بما فيها المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والإحصاءات المصنفة حسب الجنس مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٣ بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٥ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ بلدان

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استعداد البلدان الأعضاء للالتزام بتقديم الدعم السياسي لتحسين نظمها المؤسسية الوطنية المعنية بالإحصاءات الرسمية؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل؛ (ج) عدم وقوع مزيد من التدهور في الوضع السياسي في المنطقة.

(أ) المشاكل التي تحتاج إلى معالجة

٥٨- لا بد من تحسين الإحصاءات التي تنتجها العديد من البلدان الأعضاء في المنطقة، فمن المشاكل التي تعاني منها هذه الإحصاءات عدم كفايتها وعدم انتظامها وضعف موثوقيتها وعدم قابليتها للمقارنة مما يعوق عملية وضع السياسات المرتكزة على الأدلة، ويحول دون إمكانية رصد تنفيذ السياسات وتقييم أثرها. وعلاوة على ذلك، هناك تباينات وفروقات في البيانات التي تنتجها مختلف الهيئات في البلد الواحد والتي لا تعتمد المعايير المتفق عليها دولياً.

٥٩- ولذلك، لا بد من تشجيع الحوار بين منتجي الإحصاءات، وبين منتجي الإحصاءات ومستخدميها، بهدف تلبية الطلب على الإحصاءات والمؤشرات على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا ضروري جداً خاصة في سياق تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وإجراء مسوح الأسر المتخصصة بانتظام، وتطوير مجموعات البيانات الوطنية وصيانتها.

٦٠- ويضاف إلى ذلك أن غالبية النظم الإحصائية في بلدان المنطقة لم تلتزم بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. والنظم الإحصائية في المنطقة تعاني من نقص شديد في قدراتها بسبب عدم وجود استراتيجيات وطنية تعنى بتطوير الإحصاءات، كما تعاني من ثغرات لا بد من معالجتها في البيانات الإحصائية الوطنية المتوفرة. وتتيح دورة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان

والمساكن فرصة جيدة للبلدان الأعضاء لجمع البيانات وتجهيزها في مجالات جديدة هامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تصبح المسوح الوطنية التي تجرى بانتظام، بما فيها المسوح الأسرية، مصدراً هاماً للبيانات.

(ب) الاستراتيجية

٦١- يؤدي هذا البرنامج الفرعي دوراً هاماً في تشجيع تطبيق المعايير الإحصائية الدولية، ويشكل منتدى إقليمياً للتحاور في مجال الإحصاء. ويهدف إلى تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة بحيث تتمكن من إنتاج المعلومات الإحصائية والمؤشرات الإنمائية ونشرها في الوقت المناسب وذلك وفقاً للمعايير الدولية وباتباع أفضل الممارسات، وإتاحة هذه المعلومات والمؤشرات لصانعي القرارات والمجتمع المدني كي تستخدم في رسم ورصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على الأدلة.

٦٢- وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز النظم الإحصائية في البلدان الأعضاء بحيث يتفق عملها مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. وسيحقق ذلك من خلال رصد تطبيق هذه المبادئ والالتزام بها، وتشجيع البلدان الأعضاء وتقديم الدعم لها في مجال صياغة استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء يكون الهدف منها تحسين المؤسسات الإحصائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣- ونظراً إلى مدى أهمية فترة السنتين التي يشملها الإطار الاستراتيجي في استعداد حكومات البلدان الأعضاء لدورة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن، سيركز البرنامج الفرعي خصوصاً على بناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال تنفيذ توصيات دورة عام ٢٠١٠ وفي التحضير لمسوح الأسر والقوى العاملة والمجتمع المدني وغيرها من المسوح، وإجرائها، وجمع البيانات الحيوية التي يحتاج إليها صانعو السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، سيستمر البرنامج الفرعي في توجيه الاهتمام اللازم لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ والإحصاءات القطاعية والتجارية، كما سيستمر في دعمه للبلدان الأعضاء في مجال سد الثغرات القائمة في التغطية الإحصائية ونوعية الإحصاءات وشفافيتها في مجال البيانات الفوقية، وذلك وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها.

٦٤- وبفضل القيمة المضافة التي تمثلها الإسكوا في التعبير عن خصوصيات المنطقة، سيحقق البرنامج الفرعي أهدافه من خلال تنظيم الاجتماعات وورشات العمل اللازمة، وتشجيع إقامة الشبكات وتبادل المعارف، وتنفيذ مشاريع التعاون الفني، وتقديم الخبرة والخدمات الاستشارية للأجهزة الإحصائية في البلدان الأعضاء. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي سيبذل مزيد من الجهد لرفع قيمة منشوراته الإحصائية باعتماد التقديرات في حالات عدم توفر البيانات وبالتالي سد الثغرات في الإحصاءات المنشورة وتحسين نوعيتها.

٦٥- وسينفذ البرنامج الفرعي عمله بالشراكة مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المقر، واللجان الإقليمية الأخرى، والمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ومع إدارات إحصائية أخرى، وذلك من خلال الاجتماعات والمنشورات المشتركة والتعاون في جمع البيانات وتبادلها بحيث يستغل البرنامج الفرعي فرص العمل المشترك والتنسيق على المستويين الوطني والإقليمي.

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

الهدف: زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال المساهمة في تقليص الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز البعد الذي يتناول قضايا الجنسين في برنامج عمل الإسكوا.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الآليات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة والنهوض بها على معالجة الفوارق بين الجنسين ودمج منظور الجنسين في الأنشطة الرئيسية مع التركيز خصوصاً على مشاركة المرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية	(أ) (١)	ازدياد عدد البلدان التي تطبق السياسات الرامية إلى تمكين المرأة والنهوض بها مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٥ بلدان العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٧ بلدان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ بلدان
	(٢)	ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان بهدف زيادة مشاركة المرأة في وضع السياسات وصنع القرارات مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: تدبيران العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ تدابير الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ تدابير
(ب) تعزيز دمج البعد الذي يتناول قضايا الجنسين في برنامج عمل الإسكوا	(ب)	ازدياد عدد نواتج برنامج العمل التي تتضمن عنصراً يراعي بوضوح البعد الخاص بالجنسين مقاييس الأداء: النسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢ في المائة من مجموع النواتج النسبة التقديرية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٠ في المائة من مجموع النواتج الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ في المائة من مجموع النواتج

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) سرعة استجابة البلدان الأعضاء في توفير المعلومات ذات الصلة التي تطلبها الإسكوا في الوقت المناسب؛ (ب) توفر الإرادة السياسية اللازمة لتشجيع مراعاة قضايا الجنسين وتمكين المرأة لدى البلدان الأعضاء؛ (ج) استعداد البلدان الأعضاء لاتخاذ التدابير للتوفيق بين التزاماتها بنتائج الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والقوانين والأنظمة والممارسات السائدة؛ (د) عدم وقوع مزيد من التدهور في الوضع السياسي في المنطقة.

(أ) المشاكل التي تحتاج إلى معالجة

٦٦- رغم التقدم الذي أحرزته بلدان الإسكوا في النهوض بالمرأة من الناحيتين الكمية والنوعية، لا تزال مشاركة المرأة محدودة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب ضعف الالتزام السياسي بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. فمشاركة المرأة العربية في البرلمانات والحكومات الوطنية لا تزال منخفضة جداً مقارنة بمشاركتها في مناطق أخرى في العالم. وكثيراً ما تواجه مشاركة المرأة مجموعة عوائق مؤسسية وقانونية واجتماعية وثقافية، علاوة على التمييز والأنماط الاجتماعية التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها الكاملة.

٦٧- وتضاف إلى هذه العوائق والقيود النزاعات المسلحة والحروب الأهلية وحالات عدم الاستقرار، وهي عوامل تعاني منها منطقة الإسكوا وتؤثر خصوصاً على المرأة. وعلاوة على ذلك، يؤدي ضعف، أو عدم وجود، الآليات العملية الرامية إلى صياغة سياسات واستراتيجيات واتخاذ التدابير التي تراعي قضايا الجنسين أو تنفيذ القائم منها إلى التعثر بالنهوض بالمرأة. ومما يساهم في تباطؤ التقدم نحو النهوض بالمرأة ومراعاة قضايا الجنسين، قلة الموظفين المتدربين وضعف الدراية وعدم كفاية التمويل.

(ب) الاستراتيجية

٦٨- عملاً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة التي عقدت بعد عشر سنوات على اعتماد هذا المنهاج، وإعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين، سيركز هذا البرنامج الفرعي على الدعوة إلى وضع السياسات الرامية إلى زيادة عدد النساء في البرلمانات الوطنية وفي السلطة التنفيذية كوسيلة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات، كما سيركز على بناء القدرات في هذا المجال. وقد اتضحت فعالية هذا التدبير المؤقت في معالجة قضايا الجنسين في عدد من البلدان. وسيوجه البرنامج الفرعي المزيد من الاهتمام لتشجيع الشراكة بين الحكومات والمنظمات الشعبية بهدف الوصول إلى عدد أكبر من النساء والاستمرار في متابعة وتقييم القضايا المتصلة بتمكين المرأة وحقوقها، وتعزيز دمج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية. وسيشمل هذا استخدام مختلف الوسائل الإعلامية لزيادة الوعي بحقوق المرأة العربية وتصويب المعتقدات الخاطئة التي تشوه صورتها.

٦٩- وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تنسيق عمله من خلال تحقيق التوافق في الآراء وتعزيز المواقف المشتركة في المنطقة إزاء برامج العمل الدولية، والاضطلاع بالأنشطة المشتركة مع الهيئات والمؤسسات التالية: المنظمات العربية الإقليمية المعنية، ولا سيما جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث؛ وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما شعبة النهوض بالمرأة، واللجان الإقليمية الأخرى، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٧٠- وبناء على النجاح الذي حققته المساعي السابقة، بالرغم من محدوديتها، في مجال دعم المرأة في المناطق التي تعاني من النزعات، سيولي البرنامج الفرعي مزيداً من الاهتمام لتحديد حاجات المرأة وقدراتها في تلك المناطق، ولا سيما استناداً إلى الولايات التشريعية الجديدة المعنية بقضايا المرأة في المناطق التي

تعاني من النزاعات ودورها في بناء السلام. وتتطلب هذه القضية اهتماماً خاصاً في منطقة الإسكوا، حيث يعم عدم الاستقرار.

٧١- وعملاً بتوصيات الأمين العام بشأن تعزيز قدرات المرأة في منظومة الأمم المتحدة في إطار قضايا الجنسين، وبقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والأهداف الإنمائية للألفية، سيؤدي البرنامج الفرعي دوراً أساسياً في تشجيع دمج منظور الجنسين في عمل الأمانة التنفيذية للإسكوا، وسيعمل بالتعاون مع الوحدات الأخرى على وضع استراتيجية شاملة لتعزيز دمج البعد الخاص بالجنسين في برنامج عمل الإسكوا.

٧٢- ولتحقيق الإنجازات المتوقعة، تشمل أنشطة البرنامج الفرعي إجراء البحوث والدراسات التحليلية، وتنظيم الاجتماعات والورشات التدريبية، وإقامة الشبكات وتبادل المعارف، وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال تمكين المرأة وغيرها من المجالات المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج البلدان الأعضاء في رأب الفجوة بين الالتزامات التي قطعتها بموجب الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية وتنفيذها في الواقع، والذي كثيراً ما يصطدم بغياب الآليات المؤسسية والقوانين والممارسات أو بعدم كفاءة القائم منها. ولهذه الغاية، سيسهل البرنامج إقامة الشبكات بين الحكومات وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني عن طريق تبادل الممارسات الجيدة وتعميمها؛ وسيتيح منتدى لتبادل هذه التجارب والممارسات الجيدة على المستويين الإقليمي والدولي.

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات والتنمية

الهدف: تخفيف النزاعات وحالات عدم الاستقرار وتقليص تداعياتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة غربي آسيا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز فهم أثر النزاعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة	(أ) ازدياد عدد الهيئات العامة ومؤسسات المجتمع المدني التي تصرح بالاستفادة من عمل الإسكوا في تحديد الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاع وعدم الاستقرار مقاييس الأداء: العدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا هيئات عامة/مؤسسات للمجتمع المدني العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: هيئتان/مؤسستان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤ هيئات/مؤسسات

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تحديد القضايا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تخلفها النزاعات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة، وتعزيز قدرتها على تقييمها وتنبؤها ومواجهتها	(ب) (١)	ازدياد عدد الوسائل والأساليب المعتمدة لتقييم الأسباب الجذرية للنزاعات وحالات عدم الاستقرار مقاييس الأداء: العدد للفترة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا وسائل/أساليب العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: وسيلتان/أسلوبان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤ وسائل/أساليب
	(٢)	ازدياد عدد الهيئات العامة ومؤسسات المجتمع المدني التي تنفذ، بالشراكة مع الإسكوا ومنظمات أخرى، برامج/مشاريع لمعالجة القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناشئة من النزاعات وحالات عدم الاستقرار مقاييس الأداء: العدد للفترة: ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لا هيئات/مؤسسات العدد التقديري للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: هيئتان/مؤسستان الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦ هيئات/مؤسسات

العوامل الخارجية: ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استمرار الوصول إلى المستفيدين مباشرة؛ (ب) توفر الإرادة السياسية لدى البلدان الأعضاء للعمل مجتمعة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحالات عدم الاستقرار؛ (ج) عدم حدوث نقص كبير في التمويل.

(أ) المشاكل التي تحتاج إلى معالجة

٧٣- لا يلوح في الأفق ما يبشر بانحسار التوترات السياسية والنزاعات في المنطقة في المستقبل القريب. فهذه النزاعات هي بطبيعتها عابرة للحدود تطال آثارها بلداناً عديدة مجاورة للبلد الذي يعاني من النزاعات لا بل تتسرب إلى المنطقة بأسرها. وقد أدت هذه الظروف غير المستقرة إلى زيادة كبيرة في مستويات الفقر في المنطقة المتضررة حيث سيتعذر تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يؤكد الحاجة إلى مزيد من فهم للأسباب التي تؤدي إلى النزاعات وحالات عدم الاستقرار بهدف تمكين البلدان الأعضاء من اتخاذ التدابير المناسبة من احتوائها وتخفيف أثرها على التنمية.

٧٤- ويتطلب هذا الوضع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خضم النزاعات. كما أن النزاعات والاحتلالات أثرت سلباً على جهود الإصلاح السياسي في المنطقة. ولذلك، من الصعب تطبيق النماذج التقليدية للتنمية في ظل هذه الظروف التي يمكن أن تحبط أفضل الخطط الإنمائية.

(ب) الاستراتيجية

٧٥- وتحقيقاً للإنجازات المتوقعة ، سيركز البرنامج الفرعي على المجالات الأربعة التالية:

(أ) إجراء التحليل وصياغة السياسات الهادفة إلى تخفيف النزاعات: سيعمل البرنامج على رصد وتحليل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف اقتراح التدابير اللازمة لتخفيف النزاعات وتعميق فهم تداعيات الأزمات وآثار عدم الاستقرار على النمو الاقتصادي في المنطقة. كما سيعمل على وضع الآليات اللازمة للمساعدة على تخفيف عدم الاستقرار في منطقة غربي آسيا ونشر الدروس المكتسبة؛

(ب) بناء القدرات: تعزيز ممارسات الحكم السليم ومنها تحسين نوعية الإدارة العامة وفعاليتها، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتحسين فعالية صنع القرار الاقتصادي. وسيجري دعم هذه التوصيات بشأن السياسة العامة عن طريق التدريب وبناء القدرات لصالح الهيئات العامة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تحقيق الإصلاح السياسي وفقاً لأفضل المعايير الدولية؛

(ج) درء النزاعات: سيكون هذا البرنامج حافزاً لدمج الحاجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات في عمل الشعب الفنية. وذلك بهدف صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تفي بحاجات هذه البلدان والأراضي وتسعى إلى تخفيف أثر النزاعات على استقرار المنطقة؛

(د) الشراكات: بناء شراكات لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بناء على التجارب الماضية تعمل هذه الشراكات على مستويات عديدة بحيث تجمع بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والهيئات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في المنطقة. وبتعزيز هذه الشراكات سيتمكن البرنامج من تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود بناء السلام في المنطقة.

٧٦- وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيجري التعاون مع مكتب دعم بناء السلام الذي يساعد لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، ومع مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثاً، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

الولايات التشريعية

الولايات العامة

قرارات الجمعية العامة

٨/٥٩	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
٩/٥٩	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
٢٤٤/٥٩	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
٢٥٠/٥٩	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
١٥٧/٦٠	الحق في التنمية
٢٠٤/٦٠	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢١٢/٦٠	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢١٥/٦٠	نحو إقامة شراكات عالمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٨/٢٠٠٤	نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً
٦٥/٢٠٠٤	تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
١٢/٢٠٠٥	الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام المثل وكفالة سهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول
٣١/٢٠٠٥	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

٤٨/٢٠٠٥ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

٥٠/٢٠٠٥ إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية

قرارات الإسكوا

٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار

٢٦١ (د-٢٣) تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد

٢٦٨ (د-٢٣) اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

٢٢٨/٥٩ الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه

٢٣٥/٥٩ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

قرار الإسكوا

٢٤٤ (د-٢٢) التعاون بين الدول الأعضاء في الإسكوا بشأن الموارد المائية المشتركة والشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية

البرنامج الفرعي ٢- السياسات الاجتماعية المتكاملة

قرارات الجمعية العامة

١٣٠/٦٠ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١٣١/٦٠	تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمعوقين
١٣٣/٦٠	متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
١٣٥/٦٠	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
٢٠٣/٦٠	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
٢٢٧/٦٠	الهجرة الدولية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩/٢٠٠٥	مواصلة تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من جانبهم ولفائدتهم وبالتعاون معهم، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم
١٠/٢٠٠٥	اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم
١١/٢٠٠٥	تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل
٤٧/٢٠٠٥	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

قرار الإسكوا

٢٥٩ (د-٢٣) السياسات الاجتماعية

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي

قرارات الجمعية العامة

٢٢٣/٥٩	أزمة الديون الخارجية والتنمية
٥/٦٠	تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٤/٢٠٠٤ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٤٤/٢٠٠٥ تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

قرارات الإسكوا

٢٤٣ (د-٢٣) اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي
٢٥٦ (د-٢٣) اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي
٢٥٧ (د-٢٣) اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

٢٢٠/٥٩ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٢٠٥/٦٠ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٨/٢٠٠٤ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرار الإسكوا

٢٤٥ (د-٢٢) مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة

قرار الجمعية العامة

٢/٦٠ السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣/٢٠٠٥ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

قرارات الإسكوا

٢٤٧ (د-٢٢) تطوير العمل الإحصائي في منطقة الإسكوا
٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

١٦٧/٥٩	القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"
٢٤٨/٥٩	الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
٢٣٦/٦٠	دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة
١٣٨/٦٠	تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية
١٣٩/٦٠	العنف ضد العاملات المهاجرات
١٤٠/٦٠	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
٢١٠/٦٠	دور المرأة في التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١/٢٠٠٤	الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن دور الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين
١٢/٢٠٠٤	الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع الصراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع
٤٣/٢٠٠٥	حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

قرار الإسكوا

٢٦٤ (د-٢٣) تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات والتنمية

قرارات الجمعية العامة

١٧٩/٥٩	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
١٢٦/٦٠	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
١٨٣/٦٠	السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣/٢٠٠٥	الإدارة العامة والتنمية
٥١/٢٠٠٥	الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرار مجلس الأمن

١٦٤٥ (٢٠٠٥) بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

قرار الإسكوا

٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار